أنباء مصرية

«الداخلية» تكشف تفاصيل أكبر قضية غسيل أموال بأكثر من مليار جنيه

انتقال الحكومة إلى العاصمة الإدارية 30 يونيو المقبل

جانب من الانشاءات في العاصمة الادارية الجديدة

الفاهرة ـ خديجة حمودة وناهد إمام ومجدي عبدالرحمن

قال اللواء أحمد زكي عابدين، رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية الجديدة والعضو المنتدب، إنه سيتم نقل الحكومة المصرية إلى العاصمة الإدارية الجديدة في 30 يونيو 2020، موضحا ان الرئيس عبدالفتاح السيسي أكد أهمية تنفيذ هذه الخطوة.

إلى ذلك، نجحت وزارة الداخلية في ضبط تشكيلين عصابيين في مجال غسيل الأموال بأكثر من مليار و235 مليون جنيه وذلك في واحدة من أكبر قضايا غسيل الأموال.

كانت أجهزة وزارة الداخلية، بناء على معلومات أجهزة البحث الجنائي بقطاع الأمن العام، نجحت في ضبط تشكيل عصابي تخصص نشاطه الإجرامي في إنشاء حسابات بريدية صورية (من بينها حسابات لأشخاص متوفين ومسافرين خارج البلاد أو لأشخاص دون علمهم أو لشركات وهمية) لتحويل وإيداع أموال تستغل في الأعمال غير المشروعة نظير حصولهم على نسبة من تلك الأموال، وتمويل أنشطتهم في الاتجار بالنقد المحلي والأجنبي وتجميع مدخرات العاملين بالخارج والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات، وقيامهم بأعمال الإخفاء والتمويل على تلك الحسابات للحيلولة دون رصدها أمنيا.

ومن خلال تتبع خطوط سير حركة تلك الأموال، تم تحديد المبالغ النقدية المتعامل عليها وبلغت مليارا و69 مليون جنيه، وعقب تقنين الإجراءات، تم استهداف عناصر التشكيل وضبط 6 من موظفي مكتب بريد مطروح، و6 أشخاص من القائمين بعمليات الإيداع على 10 حسابات من مكاتب بريد بـ 4 محافظات، و5 مستفيدين «مقيمين بمحافظة مطروح» تؤول إليهم تلك الأموال.

من جهة أخرى، تمكنت الأجهزة، استكمالا لجهود البحث ومن خلال جمع المعلومات وإجراء التحريات، من ضبط تشكيل عصابي آخر تخصص في ذات النشاط مكون من 3 موظفين بمكتبي بريد «برج العرب، المرج»، و9 أشخاص من القائمين بعمليات الإيداع على تلك الحسابات والقائمين على تغذيتها من 6 محافظات، وكذلك شخص مستفيد مقيم بمدينة الإسكندرية تؤول إليه تلك الأموال.

في سياق آخر، تلقى مجلس النواب من الحكومة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 93 لسنة 1975 في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية والقانون رقم 74 لسنة 2013 بإنشاء كلية طب بالقوات المسلحة، والذي وافقت عليه لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب امس.

مشروع قانون جديد للصكوك السيادية الحكومية لجذب المستثمرين

القاهرة ـ ناهد إمام

أكد د.محمد معيط وزير المالية، أنه تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد للصكوك السيادية الحكومية، وإحالته إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعرضه على مجلس النواب لإصداره، موضحا أن الصكوك السيادية الحكومية تعد أحد أنواع الأوراق المالية السيادية التي سوف تصدرها وزارة المالية، بغرض تمويل الموازنة العامة للدولة.

وأضاف الوزير، في بيان لوزارة المالية امس، أن إصدار الصكوك السيادية الحكومية سوف يسهم في جذب مستثمرين جدد ممن لا يستثمرون في الإصدارات الحكومية الحالية من الأوراق المالية أو أدوات الدين، بما يوفر ويجذب تمويلا وسيولة إضافية للاقتصاد المصري وأيضا يخفض تكلفة تمويل الاستثمارات، ومن المتوقع زيادة استثمارات المستثمرين الحاليين في الإصدارات الحكومية الذين يحرصون على تنويع أنشطتهم الاستثمارية من خلال أدوات جديدة، خاصة أن هذه الصكوك تصدر طبقا للصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن حجم أموال هذه الشريحة من المستثمرين في تزايد مستمر منذ بداية التسعينيات.

التفاصيل على موقع الأنباء www.alanba.com.kw

لماذا لم يشرّع قانون المحليات إلى الآن؟

تحليل إخباري

أحمد سليمان

لايزال البرلمان المصري يواجه مجموعة مركبة من التحديات، يأتي على رأسها صعوبة إقرار قانون الإدارة المحلية الذي استغرق مناقشته عشرات الجلسات ولم يتم التوصل الى إقرار جميع مواده بشكل نهائي ـ وبالتبعية قانون الانتخابات المحلية ـ ما يعكس حجم الاختلافات التي يجب تلافيها مستقبلا بين التشريع والممارسة.

فما نشر عن المسودة الأولى للقانون بين ما ستواجهه الإدارات المحلية من مشاكل، منها ضعف الموارد المالية والحدود المركزية في توزيع الخدمات العامة على المحافظات السبع والعشرين، وبطبيعة الحال فإن الارتباط بين الواقع وصياغة تشريع جديد للإدارة المحلية يتطلب الاتفاق على أدوات جديدة للرقابة بدلا من الإهدار في المال العام ـ كما كان يحدث ـ وهي خطوة مهمة، لضمان إتاحة المشاركة الفعالة للمواطنين سواء ناخبون أو أعضاء.

مشاركة المواطنين.. أكد دستور 2014 أهمية تطوير العمل المحلي والتمكين القانوني للإدارة المحلية وحدد في عشر مواد موارد الادارة المحلية ومنها المادة 175 و183 و242، الأمر الذي فسر على أنه يعني التحول المباشر نحو اللامركزية والتوسع في آليات الرقابة على المجالس المحلية، ما يتفق مع ما أشارت اليه المادة 176 لتتمكن المجالس المحلية من الاستقلال المالي والإداري.

لكن وبحسب المعلومات المتوافرة فإن الأزمة الأشمل تكمن فيما يواجهه مشروع القانون الجديد من رفض عدد من البرلمانيين للصيغة الحالية، حين أكدوا أن المؤشرات تذهب إلى تأجيله لأن بعض مواده أو المقترحات الجديدة قد يطعن في دستوريتها خاصة والمتعلقة بالمرأة أو بتعريف وظائف العامل، غير أن الأحزاب القائمة غير مؤهلة من الأساس لخوض الانتخابات بسبب عدم تأهيل كوادرها لها، رغم علمهم بنص المادة 180 والتي خصصت 25٪ من المقاعد للمرأة، و25٪ للشباب دون 35 عاما، و50٪ على الأقل للعمال والفلاحين، ومراعاة التمثيل المناسب للمسيحيين وذوي الإعاقة.

فض الاشتباك.. ما بين التأجيل والطرح للمناقشة، لاتزال جلسات الحوار المجتمعي برعاية ائتلاف «دعم مصر» مستمرة بحضور ممثلين عن عدد من الوزارات المختلفة لإبداء الرأي في مشروع القانون، لكن الأمر لا يتوقف فقط عند حدود اصداره، بل يمتد للجدل المثار حول الفصل بين مواد الانتخابات المحلية وقانون الإدارة المحلية، والتعريفات بين الحكم المحلي والإدارة المحلية التي نص عليها الدستور، وحدود العلاقة بين السياسات العامة للحكومة والإدارة المحلية والفصل بين الاستقلال المالي وموارد الدولة.

ومع تعدد وتشابك أطراف عملية مناقشة القانون فإنه بمجرد إقراره خلال دور الانعقاد، فلن تتم الانتخابات قبل نهاية العام كما كان متوقعا، نظرا لما تتطلبه اللائحة التنفيذية للقانون للظهور، والتي تستغرق حوالي 6 أشهر بحسب ما يعلن.

أنباء لبنانية

عون للوزراء: تحميل المسؤولية لكل من ساهم في الأزمة

لبنان ينتظر «ترياق» صندوق النقد الدولي لتجاوز الانهيار الاقتصادي

رئيس مجلس الوزراء حسان دياب مترئسا في السرايا الحكومي اجتماعاً مع وفد خبراء صندوق النقد الدولي (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر وداود رمال

حكومة «مواجهة التحديات» امام التحدي الاكبر، مواجهة تبعات السياسات الاقتصادية والمالية التي اعتمدت منذ عودة السلام الاهلي والتي باتت وسيلة لاثراء الخاص على حساب العام، ليتساوى الجميع بالقلة والعوز، في ظل ادارات حكومية هشة وادارة فاسدة، افضت الى اقتصاد مترنح يستند الى نظام مصرفي ريعي متهالك، زاده هما تهريب اموال كبار مودعيه الى الخارج، ليتساوى من معه القليل من اللبنانيين مع من ليس معه «شروى نقير».

بعثة صندوق النقد الدولي اجتمعت باكرا صباح امس برئيس الحكومة د.حسان دياب في مقر رئاسة الحكومة في السراي الكبير بحضور الوزراء المعنيين.

وبعد التعارف يضيف وزير المال غازي وزني: جرى استعراض حاجات لبنان للاصلاحات الادارية والمساعدات المالية من وجهة نظر بعثة الصندوق، وقال وزني: نحن في مرحلة المساعدات التقنية والاجتماع كان تحضيرا لما بعده.

وفي الرابعة عصرا، التقى وفد الصندوق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قبل ان يلتقي الوزير وزني في الخامسة مرة ثانية.

الرئيس حسان دياب انتقل بعدها الى بعبدا لحضور جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها الرئيس ميشال عون، وقد اختليا قبل الجلسة، ووضع دياب الرئيس عون في اجواء لقائه الصباحي مع بعثة صندوق النقد. وفي مستهل الجلسة، ابلغ الرئيس عون الوزراء بأن عمل اللجان الوزارية المعنية بالاصلاحات مستمر من اجل الوصول الى مقترحات عملية بشأن الأوضاع المالية.

وردا على ما تتداوله وسائل الاعلام حول عدم توقيعه موازنة 2020 التي اقرها مجلس النواب مؤخرا، قال انه لم يوقع الموازنة بسبب عدم التصديق على قطع حساب موازنة 2018 والذي لا يمكن اصدار موازنة من دونه الا في حال صدور قانون يجيز ذلك، كما حصل في موازنة 2019، علما ان قانون الموازنة يصبح نافذا بمرور شهر على اقراره في مجلس النواب ودون توقيع رئيس الجمهورية. وأشار عون الى الحاجة لمعلومات تتعلق بالوضع المصرفي، وثمة اجراءات سنتخذها ليتحمل المسؤولية كل من ساهم بإيصال الازمة الى ما وصلت اليه من خلال عمليات غير قانونية، سواء عبر تحويل الاموال الى الخارج او التلاعب باليوروبوند او غيرها من الممارسات، واعدا بأن تكون المسؤوليات جسيمة. ولفت الرئيس عون الى ان مجموع المبالغ المهدورة التي لا أدلة ثبوتية عليها توازي ارقاما كبيرة، مسميا الهيئة العليا للاغاثة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء. الرئيس دياب تحدث بدوره، فقال: بدأنا اليوم الخطوة الاولى في معالجة تراكمات ثلاثين سنة من السياسات الخاطئة التي اوصلت البلد الى الانهيار الحاصل، وكما تعلمون جميعا فإن قضية الدين العام استنزفت اموال الدولة، كما ان الفساد والهدر والمحسوبيات والتسويات انهكت الخزينة، وللاسف فقد وصل البلد الى الحائط المسدود، وكبرت كرة النار كثيرا، لكن قدرنا ان نتلقفها وان نتحمل مسؤولياتنا الوطنية لإنقاذ لبنان، وقد اجتمعت ببعثة الصندوق الدولي واطلقنا الورشة. واضاف دياب: نحن اليوم نعيش حالة طوارئ حقيقية على المستويين المالي والاقتصادي، ومن الطبيعي ان نسمع صرخة الناس الذين يدفعون ثمن هذا الوضع، وقد اطلع وزير المال على تعميم مصرف لبنان حول تنظيم العلاقة بين المصارف وزبائنها، وستعد وزارة المال مشروع قانون معجل لدراسته في مجلس الوزراء واحالته الى مجلس النواب. وتوقع دياب مرحلة صعبة علينا جميعا، لكن من واجبنا ايجاد الحلول للتخفيف من حجمها، وفي كل الاحوال نحن امام منعطف تاريخي.

وكلف دياب نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الدفاع زينة عكر برئاسة اللجان الوزارية، مشيرا الى وجوب ضم اشخاص من الحراك الشعبي الى هذه اللجان كل وفق اختصاصه وخبرته والمعرفة وذلك التزاما بوعودنا. واتخذ مجلس الوزراء سلسلة قرارات، ابرزها الموافقة على مشروع قانون بين الدولة اللبنانية والصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لقرض مدعوم بقيمة 165 مليون دولار لمصرف الاسكان.

وبانتظار «الترياق» المنتظر وجوده في جعبة صندوق النقد الدولي لمواجهة اعراض حالة القصور اللبناني عن سداد الديون المستحقة، تتواصل التجاذبات السياسية الناعمة بين الرئيس سعد الحريري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي غرد امس قائلا: لا للمس بليرة او دولار من اموال الناس قبل معرفة من حوّل اموالا للخارج وحجمها واعادتها. واضاف: المصرف المركزي بيعرف وبيقدر وهو لازم يكون بخدمة الدولة والناس وليس العكس.

في غضون ذلك، نظم التيار الوطني الحر اعتصاما امام مبنى مصرف لبنان المركزي في سياق حملة يقودها التيار على الحاكم رياض سلامة والتي بدأت مع حملة التيار على رئيس مجلس ادارة طيران الشرق الاوسط محمد الحوت المملوكة من مصرف لبنان منذ اسبوعين. وفي رد غير مباشر، اعتبر الرئيس سعد الحريري في اجتماع لتيار المستقبل ان هناك فرقاء يعملون على تحوير اسباب وصولنا الى هنا، وان ما يجري من هجوم على حاكم مصرف لبنان يدل على وجع الناس، مؤكدا كما رئيس مجلس النواب نبيه بري ان اصل المشكلة في قطاع الكهرباء الذي يتولاه وزراء التيار الوطني الحر منذ عشر سنوات. وردا على سؤال حول ما قاله جبران باسيل عن بُعد مساحة عودة الحريري الى الحكم، قال الحريري في دردشة مع الصحافيين: اذا كان باسيل هو من يقرر متى ارجع، معنى ذلك انه هو رئيس الظل كما سبق ان اشرت. وقال ان مؤشرات انتهاء التسوية السياسية الرئاسية بدأت تتكون منذ أشهر عدة.

ترامب يعيّن أشد خصوم إيران مديراً للاستخبارات الأميركية

هجوم «ديموقراطي» شديد على المرشح بلومبرغ: عنصري ومعادٍ للنساء

عواصم ـ وكالات: واجه الملياردير الأميركي مايكل بلومبرغ المرشح الرئاسي الذي يتعرض لانتقادات لامتلاكه ثروة كبيرة وقد دعي بإلحاح إلى تفسير فترات محرجة من ماضيه، صعوبات في الرد على وابل من الهجمات العنيفة أثناء مناظرة ديموقراطية حامية.

مع منافسين يقومون بكل ما يمكن للبقاء في السباق الرئاسي، شهدت المناظرة التي شارك فيها ستة مرشحين، وهي الأولى التي يخوضها بلومبرغ، حدة نادرة في لاس فيغاس بولاية نيفادا، حيث سيجرى التصويت الثالث غدا في الانتخابات التمهيدية للحزب الديموقراطي.

وكان للسيناتور المستقل بيرني ساندرز وهو الأوفر حظا في استطلاعات الرأي لمنافسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في نوفمبر، حصته من الانتقادات. وقالت السيناتورة التقدمية إليزابيث وارن «أود التحدث عن خصمنا. هو ملياردير ينعت النساء بالبدينات والمثليات. كلا أنا لا أتحدث عن دونالد ترامب. أتحدث عن مايكل بلومبرغ».

واتهمته أيضا بأنه «يدعم سياسات عنصرية» في إشارة خصوصا إلى الاستجوابات وعمليات التفتيش التعسفية التي تعتبر خلف تفشي التنميط العنصري في نيويورك.

وقالت وارن (70 عاما) «الديموقراطيون يجازفون كثيرا إذا نقوم فقط باستبدال ملياردير مغرور بآخر».

وانتقلت وارن التي فقدت زخمها أيضا، إلى الهجوم فانتقدت ليس فقط الملياردير لكن أيضا مرشحين اثنين معتدلين يهددان ترشيحها بعد أن حققا تقدما مفاجئا هما رئيس بلدية ساوث بند السابق بيت بوتيدجيدج والسيناتورة إيمي كلوبوشار.

ولم يسلم بلومبرغ ايضا من انتقادات ساندرز (78 عاما)، حيث قال: «مايك بلومبرغ يملك ثروة كبيرة توازي ما يملكه 125 مليون أميركي» هم الأكثر فقرا، معتبرا أنه «أمر غير أخلاقي».

فرد بلومبرغ: «جنيت الكثير من المال وسأعطي كل شيء لتحسين هذا البلد».

وأرغم بلومبرغ أيضا على الدفاع عن نفسه مقابل اتهامات بالتحيز الجنسي وجهتها إليه موظفات سابقات. ووجهت أيضا إلى الملياردير انتقادات من جانب خصومه لعدم نشره حتى الآن تصاريحه الضريبية. وحاول بلومبرغ تبرير تأخره بحجم المهمة.

وفي مواجهة هذه الهجمات التي كررها مرشحون آخرون، سعى بلومبرغ البالغ 78 عاما إلى تقديم نفسه على أنه الديموقراطي الأكثر قدرة على الفوز بالانتخابات الرئاسية المرتقبة في الثالث من نوفمبر.

وقال: «من يمكن أن يهزم دونالد ترامب؟ ومن يمكنه أن يقوم بالعمل في البيت الأبيض؟ أقول إنني المرشح القادر على القيام بهذين الأمرين».

وشدد المرشح الذي كان جمهوريا وأصبح مستقلا قبل أن يتحول إلى ديموقراطي، على عزمه مكافحة التغير المناخي والتصدي لعنف السلاح المنتشر في الولايات المتحدة.

وفي بعض الأحيان بدا بلومبرغ الذي لم يشارك في مناظرة منذ أكثر من عشر سنوات، متراجعا ومتلعثما كما انتقل من نبرة مترددة إلى لهجة أكثر صرامة. وقدم نفسه على أنه مسؤول سابق قادر على الحكم وفاعل خير سخي.

ويقدم بلومبرغ الذي تصنفه مجلة «فوربس» بأنه تاسع أغنى رجل في العالم مع ثروة تقدر بنحو 60 مليار دولار، نفسه على أنه المرشح القادر على استقطاب الوسط.

من جهة أخرى، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، امس الاول، أن ريتشارد غرينيل، السفير الأميركي لدى ألمانيا، سيصبح القائم بأعمال مدير الاستخبارات الوطنية، في خطوة شجعت المحافظين الحريصين على قيادة جديدة للمخابرات التي ابتليت بسلسلة من الفضائح بالاستخبارات، وفقا لما أوردته فوكس نيوز الأميركية.

وغرينيل، الموالي لترامب والناشط على تويتر وأحد ألد أعداء إيران، سيتولى مهام المدير الحالي للاستخبارات الوطنية بالإنابة، جوزيف ماغواير، وسط سعي الرئيس لإزالة ما يسميه الجهات الفاعلة السيئة على أعلى المستويات في مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالات أخرى.

وكتب ترامب على تويتر بعد وقت قصير من نشر الخبر: «يسرني أن أعلن أن سفيرنا في ألمانيا ريتشارد غرينيل، سيصبح مدير الاستخبارات الوطنية بالإنابة». «لقد مثل بلدنا بشكل جيد للغاية، وأتطلع إلى العمل معه. وأود أن أشكر جو ماغواير على العمل الرائع الذي قام به، ونتطلع إلى العمل معه عن كثب، ربما بصفة أخرى داخل الإدارة!».